****

|  |  |
| --- | --- |
|  | **C:\Users\mohamed\Desktop\1897991_740989182620412_670624280_n.jpg** |

**\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_**

**السيد الأستاذ المستشار / النائب العام**

**تحيه طيبه وبعد**

**مقدمة لسيادتكم المواطنين الموقعين أدناه سكان مناطق عزبة النخل – الدويقة وهرم سيتى – النهضة . والمتخذين من المركز المصرى للإصلاح المدنى والتشريعى وحزب العيش والحرية تحت التأسيس محلا مختارا لهم 80 ب البرج القبلى – جيزة ، و71 شارع نوبار – القاهرة ، ويمثلهم قانونا الأساتذه / وليد سيد - شهاب حسنى – محمد أبو ذكرى- محمد عبد العظيم المحامون .**

 **وذلك لتضررنا من:**

**- أولا : السيد / رئيس مجلس الوزراء بصفتة**

**- ثانيا: السيد /محافظ القاهرة بصفته**

**- ثالثا: السيد / مدير إدارة التسكين بمحافظة القاهرة بصفته**

**المـوضـوع**

**مقدموا البلاغ مجموعة من المواطنين المصريين الذين قادتهم ظروفهم العثرة أن يكونوا ممن بالكاد يكفيهم قوت يومهم ويتلحفوا بأربع حيطان كمأوى لهم وقد أنتظروا كثيراً أن يتم أنصافهم من حكومة ترعى مصالح الفقراء والمعدومين قبل رجال ألاعمال . حكومة تعمل على توفير مساكن ملائمة لأفراد هذا الوطن . فلما جاءت ثورة يناير تنفس هؤلاء صاعداً لقرب حل مشاكلهم إلا إنة للأسف لم يكن هناك ثمة تحسن فالسياسات الحكومية التى تعمل على تشريد الفقراء قبل الثورة لا زالت مستمرة. وكان الحل السحرى الذى روج لة الإعلام كثيراً أن حل جميع مشاكل فقراء هذا الوطن يتمثل فى مشروع دستور جديد يعمل على تغير سياسات التشريد والإفقار التى سبق وأن إتبعتها حكومات ما قبل الثورة أو حتى حكومات ما بعد الثورة . ولما إنتهى الإستحقاق الدستورى وتعشم الناس خيراً حتى فوجئ الجميع بإزالة منطقة عشش ترعة التوفيقية بعزبة النخل، و رغم إن الإخلاء القسرى منهى عنة بالدستور الجديد، فضلاً عن النص على الحق فى السكن بذات الدستور، إلا أن تلك الحقوق ذاتها ما تم انتهاكه من محافظة القاهرة متمثلة فى المشكو فى حقهم الثانى والثالث وذلك من خلال إستعراض مشاكل عدة مناطق تضرر سكانها من سياسات المشكو فى حقهم.**

**ويعد بلاغهم إنذار للحكومة الحالية والحكومات القادمة أن سكان المناطق العشوائية الذين تم تهميشهم لعقود لهم حقوق يجب أن يتم تلبيتها وأنهم كذلك سيعتصموا بالقانون للتصدى لثمة إنتهكات تعرضوا إليها ، وهو موضوع البلاغ الذى سيتم إستعراضة لاحقا :-**

**أولا : قضية عزبة النخل :-**

**ما حدث اليوم في عزبة النخل يؤكد بجلاء أن سياسة الدولة بتقديم الحلول الأمنية في معالجة القضايا الاجتماعية – وهو الامر الذي كان محل نقد شديد من جانب منظمات المجتمع المدني قبل الثورة – قد اصبح هو الحل الأمثل من جانب الدولة لمواجهة تلك المشكلات، فقد أستيقظ سكان منطقه عشش الترعة التوفيقية بعزبة النخل والذي يقدر عددهم بحوالي الفي أسرة وفقا لتقديرات السكان على عدد كبير من سيارات الامن المركزي وكذلك عدد من السيارات التى تحمل افراد شرطة ملثمه } قوات خاصة { وعدد من اللودارات وسيارات جمع المخلفات التابعة للمحافظة وذلك بهدف إخلاء تلك المنطقة من ساكنيها ونقل منقولاتهم بسيارات جمع المخلفات وتسليم عدد محدود منهم خطابات تخصيص لشقق بمنطقة المؤسسة وهو ما أثار اعتراض الأهالي على تلك الخطابات لكونها لا تغطي أعداد جميع الأسر التي تقطن بالمنطقة فضلا عن أن الكثير منهم سيقضى الليل بالعراء. وهو ما تم بالفعل حيث قضى المئات من الأسر ليلهم بدون مأوى وفى اليوم التالى تم إستكمال عملية التسكين وتسليم البعض الأخر وحدات سكنية بمنطقة المرج ، إلا إنة وحتى الأن لم يتم تسليم باقى أهالى المنطقة ثمة وحدات سكنية بزعم أن أسماؤهم لم ترد بكشوف الحصر التى أجراها موظفي محافظة القاهرة، مع العلم أن هذا الحصر قد تم إعداده والانتهاء منه منذ ما يزيد عن العام ونصف، وبالطبع فإن السيد محافظ القاهرة يدرك تمام العلم أن تلك الفترة الطويلة ما بين الحصر والإزالة كافية لأن يتزوج البعض وينجب و بالتالي فهو سيوفر لنفسه مأوى وذلك لأن مواطنينا يعلمون يقينا أن الحكومة الحالية لا توفر مساكن لحديثي الزواج، فهل له بديل عن مسكن يبنية لنفسه. وعلى هذا فإن لودرات محافظة القاهرة قد أزالت مساكن العديد من المواطنين بدون إخطار مسبق أو حتى توفير مساكن بديلة ملائمة للعديد من الأهالى ومن بينهم مقدمى الطلب من أهالي عزبة النخل.**

**ثانيا قضية النهضة:-**

**وترجع معاناة سكان النهضة إلي كارثة الانهيار الصخري في منطقة الدويقة 2008، حين سقطت الصخور علي مساكن الأهالي القابعة تحت سفح جبل المقطم ليدفن المئات أحياءا تحت الأنقاض ويفقد الآخرون مأواهم الوحيد. في حينها تم تسكين الأهالي المتضررين فى ايواءات مؤقتة كما تم نقل آخرين الي خيام غير آدمية في مدينة السلام، وكما هي الحال في ظل النظم المتعاقبة علي السلطة المصرية وعدتهم محافظة القاهرة بتوفير مسكن بديل وملائم لهم، إلا أنها لم تفي بوعودها مما دفع السكان إلى الاعتصام أمام محافظة القاهرة لمدة 15 يوما، تقدموا بعدها بشكاوى إلى مجلس الوزراء وبعد نقل اعتصامهم أمام مجلس الوزراء التقاهم رئيس الوزراء الأسبق د. عصام شرف للوزارة ووعدهم بحل المشكلة وتم بالفعل تسجيل أسماء قرابة 1300 أسرة من المتضررين تمهيدا لبحث أوضاعهم وتخصيص وحدات سكنية بديلة لهم، حيث صدر في 4 مايو 2011 قرار بتشكيل لجنة لبحث الكشوف وتقرير استحقاق السكن.**

**لاحقا و في 4 يونيو 2011، تم الإعلان عن تسليم 126 شقة كان من ضمنهم 26 فقط من الأسر المتضررة، والباقي لأسماء أخري من غير ضحايا الدويقة. عقب ذلك قررت الأسر الاعتصام أمام ماسبيرو، وهو الاعتصام الذي استمر لمدة 80 يوما متتالية، وكنتيجة لذلك بدأت محافظة القاهرة في التفاوض مع الأهالي، حيث التقاهم اللواء /عادل طه سكرتير محافظة القاهرة في منتصف شهر أغسطس 2011، وتقرر نقلهم إلي مساكن العبد بالنهضة بمدينة السلام حتى يتم بحث حالاتهم، ورغم معاناة الأهالي نتيجة للأوضاع المتردية للمنطقة والتي تفتقر للمرافق العامة، خاصة الصرف الصحي، فضلا عن سوء حالة الوحدات السكنية ذاتها، والتي كان معظمها بدون أبواب أو شبابيك أو صرف صحي إلا أنهم ارتضوا العيش بها حتي يتم بحث حالتهم . وعقب ذلك طلب منهم تقديم البطاقات الشخصية لعمل الكشوف للمرة الثانية، وتم استلام الكشوف في 21 أغسطس 2011، وتم تشكيل لجنة لبحث استحقاقهم ولتحسين حالة المساكن في 25 أغسطس 2011، لاحقا و في 4 سبتمبر 2011، أقرت اللجنة باستحقاق هذه الأسر للسكن، ومنذ ذلك التاريخ قامت الأسر المتضررة بتقديم العديد من البلاغات للنائب العام قيدت بارقام 454 ،588 ، 664 ، 739 بلاغات النائب العام، وكذلك شكاوى لمجلس الشعب قبل حله تحت رقم 3118/8 فى 27/1/2012 حتي يتم تسليمهم الشقق رسميا وتحسين حالتها، كما أقرت اللجان الرسمية، إلا أن أيا من السلطات والأجهزة المعنية لم يستجب لمطالبهم ومعاناتهم، وعلي العكس منذ ذلك فوجيء السكان مؤخرا بتصريحات علي لسان وزارة الداخلية أنه سيتم طردهم من الشقق باعتبارهم بلطجية"، وإن معظم هذه الأسر تسكن من خلال عقد استضافة قبل الثورة ، وأنهم قد تم طردهم عقب إندلاع الثورة من قبل أصحاب الوحدات السكنية ذاتهم.**

**و استكمالا لمسلسل المعاناة التى يتعرضون لها خرجت مؤسسات الدوله متمثله فى محافظه القاهرة لتحوول بين أهالي مساكن النهضة وحقهم فى تخصيص وحدات سكنية لهم ، علي الرغم من أن العديد منهم قد سدد بالفعل المقابل المادي الذي طلبته محافظة القاهرة (مايتجاوز 2000 جنيه من كل أسرة ) مقابل تخصيص وحدة سكنية لهم وتحرير عقود لهم بموجبها. وقد استمرت محافظة القاهرة في المماطلة والعبث بحقوق الغلابة لتحقيق كسب غير مشروع، حيث فوجىء سكان النهضة حال مطالبتهم المحافظة بالتسليم فى ميعاد محدد بأن أغلب الشقق حرر لها عقود لاخرين ولم يبقى لهؤلاء شىء يفعلونه سوى استخدام حقهم فى التظاهر السلمى امام المحافظة وهو ما عرضهم لبطش قوات الداخلية عندما هاجمتهم مستخدمة كافة الأساليب غير المشروعة من سحل وضرب للنساء والرجال مما أدي لإصابة العديد منهم بكسور وجروح بالغة، فضلاً عن اعتقال العديد منهم بقسم عابدين حيث تناوب رجال الشرطة علي تعذيبهم، فضلا عن تحرير محضر قيدلهم تحت رقم 1108 لسنة 2013 جنح عابدين وتحويلهم لنيابة عابدين، وهي الانتهاكات التي أثبتتها تقارير الطب الشرعي التي أجراها الأهالي والتي تؤكد بدورها علي أن حلم المصريين وحقهم المشروع في " العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية " مازال حلما عصي المنال.**

**ثالثا : قضية سكان هرم سيتى :-**

**أما عن أهالى هرم سيتى فحدث ولا حرج فهم جميعاً كانوا من قاطنى حى الدويقة وقد قامت محافظة القاهرة بإخراجهم من مساكنهم بعد حادث أنهيار الصخرة الشهيرة وأسكنتهم بكمبوند هرم سيتى بمحافظة الجيزة والمملوك لرجل الاعمال الشهير نجيب ساويرس وقد تم تسليم كل شخص خطاب تخصيص بمساحة 38 متر. وفور ذهاب الأهالى لإستلام وحداتهم فوجئ الجميع بأن مساحة الوحدة 22 متر فقط . وهو ما دعاهم للذهاب مجدداً لمحافطة القاهرة للشكوى وقد عرفوا من موظفى المحافظة أن هناك وحدات أخرى مساحتها 65متر أكثر أدمية مملوكة للمحافظة كذلك بذات الكمبوند وأنة سبق لأهالى أسطبل عنتر إستلام ذات المساحة 22متر وإنتقلوا بعد ذلك إلى الوحدات الأدمية (65متر) وبالفعل إنتقل أهالى هرم سيتى لإقامة بتلك الوحدات الجديدة إلا أنهم فوجئوا بعمال وموظفى الشركة يعتدوا عليهم وقامت الشركة كذلك بتحرير محضر بالقسم لطردهم من الوحدات التى يقطنوها حالياً . ولما عادوا للشكوى مجدداً لمحافظة القاهرة ، تم القبض على بعضهم وتلفيق لهم عدة جرائم منها الإعتداء على الموظفين وغلق باب المحافظة بالجنازير ......ألخ وهو المحضر الذى إنتهى بالحفظ بقرار من النيابة العامة. وإلى الأن لا نعلم من هو المسئول العبقرى الذى قام بشراء وحدة سكنية بمساحة 22متر للسكن . فهل يرتضى محافظ القاهرة أو أحد موظفية أن يسكن بتلك الوحدة أو يرضاها حتى لأحدة أبناؤة. وهل يدرى كيف يعيش أسر هؤلاء بتلك المساحة هل يدرى كذلك من أين يتعايش هؤلاء بعد إنتقالهم الى محافظة أخرى بعيداً عن مجال عملهم ومورد رزقهم أكيد لا يعلم اياً من ذلك وإلا لما نقلهم الى هناكولكن فى الحقيقة أعطاء هؤلاء خطاب تخصيص بمساحة 38متر ومخالفاً للواقع ( المساحة الفعلية 22متر) يجعلنا نجزم أن هناك صفقة وراء شراء المحافظين لتلك الوحدات وترويجها بين المتضررين بأن مساحتها 38متر فالاكيد أن هناك من أستفاد من طمس الحقائق ظناً منة أن ظروف وفقر أهالى الدويقة سيمنعهم من المطالبة بسكن أدمى ملائم.**

**وعلــى ذلــك**

**ولما كان ما حدث يمثل مخالفه صريحه لنصوص الدستور المصري ( دستور الثوره ) في المادة (59) حق المواطن في حياه أمنه وتوفير الأمن و الطمائنينة. و المادة (63) والتي تنص على حظر التهجير القسري وكذلك الماده (78) كفاله الدوله للحق في السكن الملائم .**

**فضلاً عن اإنتهاك صريح كذلك للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعيه والثقافية " الماده 11 فقره 1 أولاً والتعليق العام الرابع الخاص بمعايير المسكن الملائم ، والتعليق السابع على ذات العهد والخاص بضوابط عمليات الإخلاء القسرى .**

**وقد جاءت تلك الوقائع لتؤكد على استمرار حالات التردي والتدهور التي يعانيها المواطنون، خاصة في العاصمة المصرية التي يفترض أنها، تحظى باهتمام المسؤولين مقارنة بمناطق أخرى في محافظات مصر العليا والوسطى التي تضم أشد مناطق العالم فقرًا وافتقادًا لسبل التنمية.**

**التناقض الصارخ بين ما تلتزم به الحكومة المصرية تجاه المواطنين من ضرورة توفير الحق في السكن الملائم الذي يعني حق النساء والأطفال والرجال في الحصول على مكان آمن يعيشون فيه في أمن وكرامة. وهو ما يمثل خرقًا واضحًا لالتزامات الدولة التعاقدية، خاصة في إطار مصادقة الدولة على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المواد 1، و2، و4، و11. التي صادقت عليه الدولة عام 1982، وأصبح بالتالي جزء لا يتجزأ من القانون المحلي المصري.**

**من الناحية التاريخية كانت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد وجهت عدة انتقادات للحكومة المصرية، من خلال ما ورد في ملاحظاتها الختامية، في إطار الإخلال بالالتزامات التعاقدية فيما قامت به من عمليات إخلاء قسري للسكان من مناطق عديدة يفتقد سكانها إلى السكن الملائم وسبل العيش الآمن. الأمر الذي نعود ونؤكد عليه اليوم مع تكرار الممارسات نفسها من تقصير في حقوق المواطنين على مدى عقود طويلة، ثم ثبوت الإهمال في صحة المواطنين وحياتهم، ثم السعي إلى تنفيذ الإخلاء القسري دون توفير سكن بديل، حيث أنه ووفق ما أكدت عليه اللجنة في ملاحظاتها الختامية من قبل على أن الإخلاء القسري دون توفير سكن بديل، الذي وقع ومازال يقع في الأحياء الفقيرة، العشوائية يطرح ضرورة تذكير الحكومة المصرية بالتزاماتها في ظل المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإشارة إلى التعليق العام رقم (4) للجنة المتعلق بالحق في السكن الملائم، وكذلك التعليق العام رقم (7) حول الإخلاء القسري، مرشدا الحكومة إلى "سياسات السكن". حيث إنه ومع الإخلاءات الحديثة والمستمرة تبين أن أصحاب الواجب في مصر يخلون بالتزاماتهم القانونية والتعاقدية.**

**كما أن المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي، وحزب العيش والحرية ، يخلصان في هذا إلى ضرورة الإشارة إلى أن هذه السياسات والممارسات إنما تصب في توسيع دائرة الفقر وتعميقه بالنسبة للمواطنين الذين يعانون بالفعل من شدة الفقر والافتقاد إلى أكثر الحقوق أساسية، وهي الأسباب التي خرج بسببها المواطنون في ثورة 25 يناير ليطالبوا بأوضاع أفضل، وهي أيضًا أوضاع تتنافى بالطبع مع التزامات الدولة تجاه تخفيف حدة الفقر والقضاء على العشوائيات بمصادقتها على أهداف الإنمائية للألفية.**

**وعلى هذا كله فإن الدولة تتحمل المسؤولية عما وقع من انتهاكات على يد الجهات الحكومية المسئولة تجاه المواطنين خاصة في إطار ضرورة توفير الحق في السكن الملائم الذي يعني حق النساء والأطفال والرجال في الحصول على مكان آمن يعيشون فيه في أمن وكرامة وهو ما تمثل فى قيام موظفى بالإخلال الجسيم بواجبات عملهم مما يلزم تطبيق نصوص المواد سالفة الذكر عليهم فضلا عن المواد 128 و129 من قانون العقوبات ، فضلا عن تحايلهم على السكان المشردين من قبل موظفي الحي والمحافظة بتقديم وعود لم تتحقق بتوفير بدائل سكنية ملائمة .**

**ولهذا فأن المركز المصري للاصلاح المدني والتشريعي يشدد كذلك على ضروره وقف التعامل الامني مع القضايا الاجتماعيه وعلى رأسها عمليات الإخلاء القسري المصحوبة بعمليات عنف ممنهج وتوفير بديل ملائم لكل أسرة موجودة وبواقع شقه لكل أسرة، وفي النهاية نؤكد على أن ما يحدث هو استمرار للسياسات التي أدت إلي الثورة المصرية والتي إن استمرت وتكررت تلك السياسات فلننتظر جميعا ثورة أخرى جديدة ثورة الجياع وسكان العشوائيات.**

**لــذلــك**

**يلتمس المبلغين من سيادتكم :**

**أولا : سماع أقوال المبلغين فى أقرب جلسة تحقيق ممكنه .**

**ثانيا : بتحقيق الوقائع سالفة الذكر وإتخاذ الإجراءات اللازمة قانونا والتى قد يكون من شأنها أن توقف معاناة الطالبين .**

**الطالبين:**

**-**